وتعطا مركوبا ان كان ممتهنا او كان السفر طويلا قوله سفرا بعيدا بان يعطا كل فرد
السبيل مادام مسافرا لان عطا مدة الاقامة مع الغنى ليس فيها حكم للسائل
قوله او آلى ماله يعني فان كان لابن السبيل مال في طريقه اعطي ما يوصله اليه فقط قوله
ولا يأخذ فقير يعني حمالا وقوي الفقير عاريا مثلا فانه لا يأخذ منهم الفقراء
وسهم الغارمين لان الاخذ لاجل حاجتهم فان لهم سهما آخر

عن النسخ

نعم نقل النووي

يعني فقهاء المذهب قوله بدل اعطا به راتهم العقل قوله وكأخ فرق بعضهم وقوله
باخذ الزكاة فيعرف وان قل وقد ستوانه يدفع الى ذي الكتابة الصحيحة
ما يؤدي به الكتابة دون قوله او كثر يعني فلا يدفع الزكاة الى كاتب وباي صفة كان قوله
وحضر فيعدم لمن يعني فكان فقد صنف من هذه الاصناف الثمانية في بلد الخ
رد ذا سهمه على الموجودين منهم شوبري وحد ذا لو الصنف المفقود في بلد اخرى اهل
وكذا لو نقد بعض صنف رد سهم المفقود على من وجد من صنفه ان كان يصنفه لا يعطى
قوله وعمهم بقدر الحاجة يعني وعلى الامام ان يعم اجناد الاصناف على قدر
حاجاتهم ويستوعبهم من الزكوة الحاصلة عنده ان اتسعت فان لم يكف والمالك الكفاية
بثلثه من كل صنف غير محصور وقت وجوب يعني واما اذا وفر المالك زكاة ماله فا
لا نظر فان لم يحضر المستحقون الدين في البلد فانه يجزيه ان يفرقها على اي صنف
ويسقط عنه العامل والحاله هذه وان احضر المستحقون في بلد المالك وقت وجوب
الزكاة وجب على المالك استيعاب كل صنف الموجود من هناك المحصورين
والمعتبر في المحصورين وقت الوجوب قوله وما قل ممن لا حصر فيه كالفقراء لو عم
يعني حيث قلنا بجواز نقل المالك الاقتصار على بلده ركل صنف وكذا عدد عموم الاصناف

فالمذهب عدم التسوية بين الاصناف بل يصرف لكل صنف قدر يسعهم ذلك الصنف
ويدفع باقي كل سهم الى شخص الثاني والثالث من ذلك الصنف وان لم يكف
التفضيل بين اجناد الصنف مع تساوي حاجاتهم فلو وقع جميع الصنف الى اثنين
منهم غرم للثالث قال بعضهم وهذا تفصيل مذهب الشافعي رضي الله عنه قال البغوي في
تهذيبه وذهب جماعة الى انه لو صرف الكل بعض كل صنف الى صنف واحد او
الى شخص واحد جاز وانما يتم الله تعالى الاصناف الثمانية اعلم ما ملكه ان
الصدقة لا تخرج منهم الا الجانا بعضهم جميعا وهو قول ابن عباس
رضي الله عنهما وبه قال الشعبي وابن جبير وعطاء والبه ذهب سفيان الثوري
واصحاب الرأي وقال احمد يجوز ان يطعمها في صنف واحد وتفريقها اولا
هذا كلام البغوي رحمه الله نقل محضر قوله وفي فصل صنف قال في الشرح
واما الاصناف فلا يجوز ان نفضل صنف على صنف بل يقسم بينهم بالسوية نعم
ما فضل عن حاجة صنف رد على الباقي كما اذا فضل اهل قوله ويجري عامل يعني وقوله
ان يكون العامل واجرا او ليس مرادا ان يكون بل لانه لا نظر ما باخذ اجرة عمله وقوله
وقيده يعني لو قبل العامل الزكاة الى والي الامر المسلم فان اراد الامير ان يعطيه من
بلد لك قوله لا مالك فقد كل عن مستحق موضع مالا او مؤدا عنه فطرة الا بعد
يعني فلو نقل المالك الزكوة عن بلد لها او قيد زكوة الفطرة عن بلد الشخص الذي
هي مؤداة عنه وفرقها في بلد اخر فانكر نظر فان كان في بلدها من يستحقها
من الاصناف لم يجز النقل ولم يجز المنقول وان فقد الجميع في بلدها جاز النقل الى اقرب
مسافة بوجد بها المستحقون قوله او الى مسافة قصر في حياة بقطع يعني وان
شاء كمن لجبال فان لم تنقل خلتهم فلكل خلة حكمها واذا اصلحت حياتهم فلهم حكم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)